على خلفية مشكلة عدم توافر البطاقات واعتراض أصحاب عمارات المشروع التجريبي للعدادات الذكية

«الكهرباء»: أجهزة خاصة للكروت المسبقة الدفع في مراكز بيع تعمل على مدار الساعة

دارين العلي

أكدت مصادر مسؤولة في وزارة الكهرباء والماء أنها ستعمل على تلافي جميع الملاحظات التي تم تسجيلها خلال المرحلة التجريبية للعدادات الذكية التي تم تركيبها منذ عام تقريبا لتحديد مدى فاعليتها وقدرتها على ادارة الطلب على الكهرباء.

واكدت المصادر انه بناء على ذلك سيتم الأخذ بعين الاعتبار مسألة توفير الكروت المسبقة الدفع بكل فئاتها على مدار الساعة وفقا لشروط التعاقد مع الشركة التي من المفترض أنها ستنفذ البنية التحتية لهذا المشروع، موضحا انه سيتم وضع اجهزة خاصة بسحب البطاقات في الجمعيات وافرع الجمعيات التي تفتح ابوابها على مدار الساعة.

جاء ذلك عقب عدة حوادث انقطاع في التيار تعرضت لها المباني التي تم تركيب العدادات التجريبية فيها في منطقة حولي، اذ تعذر على القاطنين مسألة توفير بطاقات الشحن في حال انقطاع التيار ليلا، حيث لم تكن هذه البطاقات متوافرة في الجمعيات بل لدى احدى البقالات التي تقفل أبوابها ليلا.

وهذا الأمر أدى إلى ورود عدة شكاوى من قبل القاطنين في العمارات المذكورة ما اضطر احد اصحاب العمارات لتقديم طلب للوزارة بإزالة العدادات مسبقة الدفع وإعادة تركيب العدادات القديمة العادية حتى لا تتكرر مسألة انقطاع التيار عن القاطنين في عمارته وخصوصا أثناء الليل.

وعلمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الوزارة نفذت رغبة المالك بإزالة العدادات ووضع العدادات العادية مكانها حرصا منها على استمرارية وصول الخدمة الى كل الشرائح.

عينة من الأجهزة التي ستضعها الوزارة في مراكز البيع للبطاقات مسبقة الدفع

الوزارة مستمرة في متابعة عمل دور الحضانات الخاصة

«الشؤون»: آلية عمل جديدة لتنظيم العمل التطوعي

بشرى شعبان

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الشؤون عن استمرار الوزارة بمتابعة عمل دور الحضانات الخاصة سواء من خلال العملية التفتيشية او منح التراخيص ومتابعة العمل لجميع الحضانات البالغ عددها 400 في كل المناطق بمعدل التفتيش على ما يقارب 20 حضانة أسبوعيا.

واضافت المصادر، بالاضافة لاستمرارها في اصدار تراخيص الإشهار، لحين فصل إدارة الفتوى والتشريع في مجلس الوزراء، واوضحت المصادر ان «وزارة الشؤون كانت على أتم الاستعداد لإتمام قرار نقل تبعية الحضانات من «الشؤون» إلى «التربية» والتي كان مقررا لها مطلع يناير الماضي وتم تعيين ضباط اتصال بين الوزارتين، وتجهيز المبنى والانتهاء من الهيكل التنظيمي، غير أن هناك ثلاثة أمور أوقفت النقل، الأول: تولي وزير جديد حقيبة وزارة التربية، والثاني: ثغرة قانونية استخدمتها «التربية» لوقف النقل، تمثلت في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم 22 لسنة 2014، الصادر بشأن دور الحضانة الخاصة التي تقضي بأنه «لا يجوز إنشاء دار حضانة خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل».

أما الأمر الثالث فتمثل في المادة (31) من القانون رقم 21 لسنة 2015، الصادر بشأن حقوق الطفل، والتي قضت بأنه «يعتبر دارا للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة، وتخضع دور الحضانة لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل طبقا لأحكام هذا القانون».

مبنى وزارة الشؤون

3 أمور أوقفت عملية نقل تبعية الحضانات من «الشؤون» إلى التربية

سحب ترخيص 4 حضانات والتفتيش على 20 أسبوعيا

وبينت، المصادر أن «إجمالي الحضانات المرخصة بلغ 400 حضانة، موزعة على مناطق البلاد كافة»، مشيرة إلى أنه «تم سحب ترخيص 4 حضانات للأسباب التالية: استغلال المبنى في دروس التقوية المسائية، وجود رجال داخل الحضانة، وجود سكن، إقامات العاملات ليست على ملف الحضانة، استقبال أطفال فوق السن المسموح به والمحدد بـ 4 سنوات، استغلال الدور الثاني والسرداب كفصول دراسية».

وعن تنظيم العمل التطوعي بينت المصادر ان اجتماعات عدة عقدتها الوزارة مع المختصين في العمل التطوعي لوضع آلية جديدة بشأن تنظيم العمل التطوعي وتسهيل عمل الفرق الناشطة الى جانب استمرار الوزارة في تسجيل الفرق التطوعية، وحول الكتاب المرفوع إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، هند الصبيح، بشأن الفرق التطوعية غير الفاعلة لاتخاذ ما تراه مناسبا حيالها، ذكرت المصادر أنه «سيتم توجيه كتب شكر لمن لبّى دعوة الوزارة في ملء الاستبيان الخاص بعمل الفرق التطوعية، في حين سيتم توجيه لفت نظر لمن لم يرد، إلى جانب ذلك ستكون هناك أولوية في استجابة طلبات الفرق المتعاونة وتمييز في المعاملة، حتى لا تكون هناك مساواة بين المتعاون وغير ذلك».

وبينت أن «الاستبيان، الذي يشرف عليه أساتذة من جامعة الكويت متخصصون في العمل التطوعي، يتضمن أنشطة وإنجازات وأعمال الفرق، للوقوف على مدى نفعها وانعكاساتها الإيجابية على المجتمع»، مشيرة إلى أن «ثمة 130 فريقا تطوعيا في البلاد، 57 منها تعاونت مع الوزارة ولبت دعوتها في ملء الاستبيان»، كاشفة عن «آلية جديدة في التعامل مع الفرق، يتسنى من خلالها اخراج أفضل ما لديها، وتقديم خدمة حقيقية للمجتمع».

«الهيكلة» يؤهل ويوظف 20 من ذوي الإعاقة

أعلنت مدير إدارة تنمية القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة إيمان الأنصاري انطلاق مرحلة دورة تأهيل وتوظيف 20 باحثا عن العمل من ذوي الإعاقة (بطيئي التعلم) التي بدأت بتوقيع العقد في 2016/4/21 ولمدة عشرة أشهر بشرط أن تكون نسبة التوظيف 100٪.

وأكدت الأنصاري أن هذا الإنجاز الوطني المتميز لبرنامج إعادة الهيكلة والجهاز التنفيذي للدولة يعد الاول من نوعه في الكويت والمنطقة. واوضحت ان البرنامج يسعى ومن خلال إدارته المختلفة لتوفير الفرص الوظيفية لمختلف شرائح المجتمع في جميع التخصصات التعليمية والدراسية في مؤسسات القطاع الخاص من خلال برنامج عمل شامل لدعم العمالة الوطنية وتعديل التركيبة السكانية في الكويت وتحقيق الأهداف الوطنية في بناء اقتصاد وطني بسواعد شبابية كويتية. وبينت أن ما قام به البرنامج من خلال هذا العقد يعد الخطوة الأولى لانطلاق العمل في هذا المجال الحيوي وعدم إهمال هذه الشريحة من شرائح المجتمع.

إيمان الأنصاري

وقد مرت مراحل المشروع من خلال جدول زمني كانت المرحلة الأولى هي مرحلة الإرشاد والتسجيل ثم تلا ذلك مرحلة التدريب النظري لمدة أربعة أشهر ثم مرحلة التدريب الميداني لمدة شهرين وأخيرا مرحلة التوظيف. وأشارت الأنصاري إلى ان تعدد أماكن التدريب لتتوافق وتطلعات وطموحات هذه المجموعة، حيث تمت في شركات الغانم والحبشي وشلهوب وشركات أخرى من شركات القطاع الخاص.

«المحامين» تعزز التوعية بـ «الرعاية الصحية» للمعاقين

سعد الرشيدي

نظمت جمعية المحامين والجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين ندوة بعنوان الرعاية الصحية والتعليمية لذوي الإعاقة في مقر جمعية المحامين بهدف زيادة الوعي والتثقيف بما تحتاج اليه هذه الشريحة وما يعانون منه بعيدا عن التنظير.

وقال علي الثويني إن التعليم هو عصب حياة الإنسان والمعاق فلا بد من إعطاء ذوي الإعاقة الثقافة اللازمة والجانب التعليمي حتى يكمل دراسته ويعمل ليطور المجتمع والبلد.

وأضاف علي ولي أمر المعاق اختيار المدرسة المناسبة حتى لا تكون هناك صعوبات في التعلم، مؤكدا أن من لديه إعاقة الصم والحركة والبصر يكون تعليمهم مع التعليم العام حتى يندمجوا مع غيرهم من الآخرين. وأشار الثويني إلى أن المادة 9 من قانون المعاقين تلتزم التربية بتقديم الخدمات التربوية لذوي الإعاقة على قدر ومساواة مع الآخرين مع مراعاة الاحتياجات الخاصة فهذه المادة تحكي عن الدمج مع التعليم العام. وأكد أن المادة 10 تنص على أن تتخذ الحكومة ممثلة بوزارة التربية جميع الترتيبات الإدارية والتنظيمية لدمج ذوي الإعاقة وصعوبات التعلم وبطيئي التعليم المختلفة ضمن مناهج تأهيلية تتناسب مع قدراتهم الحسية والبدنية والعقلية.

علي الثويني وحمد الشمري وليلى آغا خلال الندوة (زين علام)

أما بشأن الرعاية الصحية فقالت اخصائية التغذية ليلى آغا عن أهمية العادات الغذائية السليمة والأسلوب المناسب لكل الإعاقات تحاشيا لأي مضاعفات أو آثار سلبية قد تحدث نتيجة اتخاذ نمط غذائي غير مناسب، مضيفة أن دور الأسرة كبير في الاهتمام بالمعاق والحرص على متابعة تغذيته من ناحية التوقيت والكمية التي يتناولها من الغذاء.

دليل الأطباء